المقاربة التنموية للجزائر في إفريقيا ودول الساحل

بن ملوكة خيراني [1]
[1] أستاذ مؤقت، مخبر إصلاح النظام الدستوري ومتطلبات الحكم الراشد، جامعة زيان عاشور الجلفة.
البريد الالكتروني:bbenmelouka.k@yahoo.com
طيبي عيسى [2]
[2] أستاذ، مخبر إصلاح النظام الدستوري ومتطلبات الحكم الراشد، جامعة زيان عاشور الجلفة.
البريد الالكتروني:Aissa2006200@yahoo.fr

الملخص:

لقد عانت إفريقيا ودول الساحل من عدة نزاعات مسلحة، أدت إلى سقوط الآلاف من القتلى، ولما كانت من أهم أسباب هذه النزاعات الأوضاع المعيشية المأساوية في هذه الدول أين يسود الفقر والمجاعة وانعدام المرافق الصحية والتعليمية، كان من الضروري على الدبلوماسية الجزائرية العمل على تأسيس وتفعيل ما يعرف بمبادرة النيباد كآلية شاملة لتنمية القارة الإفريقية ودول الساحل التي تعتبر عمقا استراتيجيا للأمن القومي للجزائر.

إلا أن المبادرة وبالرغم من أهميتها لم تبلغ الأهداف المرجوة، بسبب نقص التمويل وضعف الحكم الراشد في الدول الإفريقية، كما أن المشاريع الكبرى التي أطلقتها الجزائر في إطار المبادرة وإن تم إنجاز بعضها على مستوى الجزائر، إلا أنها لازالت تعاني من مشكل نقص التمويل، مما يحتم على الجزائر إيجاد حلول فورية ومستعجلة لإتمامها ودفع عجلة التنمية في دول الساحل والقارة الإفريقية.

الكلمات المفتاحية:

الدبلوماسية، التنمية، الساحل، النزاعات المسلحة، النيباد.

تاريخ إرسال المقال: 2020/05/11، **تاريخ قبول المقال:** 2022/06/23، **تاريخ نشر المقال:** 2022/12/31.

لتهميش المقال: بن ملوكة خيراني، طيبي عيسى، "المقاربة التنموية للجزائر في إفريقيا ودول الساحل"، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد 13، العدد 02، السنة 2022، ص ص 263-278.

المقال متوفر على الرابط التالي: https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/72

المؤلف المراسل: بن ملوكة خيراني، bbenmelouka.k@yahoo.com

The developmental approach of Algeria in Africa and the Sahel countries

Summary:

Africa and the Sahel countries have suffered from several armed conflicts, which have led to thousands of deaths, and as one of the main causes of these conflicts was the tragic living conditions in these countries where poverty, famine and lack of health and educational facilities prevail, it was necessary for Algerian diplomacy to work. To establish and activate what is known as the NEPAD initiative as a comprehensive mechanism for the development of the African continent and the Sahel countries, which is considered a strategic depth for the national security of Algeria.

However, the initiative, despite its importance, did not reach the desired goals, due to lack of funding and weak governance in African countries, and the major projects launched by Algeria within the framework of the initiative, and if some of them were accomplished at the level of Algeria, they still suffer from the problem of lack of funding , Which requires Algeria to find immediate and urgent solutions to complete it and advance development in the Sahel countries and the African continent.

Keywords:

Diplomacy, development, Sahel, armed conflict, NEPAD.

L'approche développementale de l'Algérie en Afrique et dans les pays du Sahel

Résumé :

L'Afrique et les pays du Sahel ont souffert de plusieurs conflits armés, qui ont fait des milliers de morts, et l'une des principales causes de ces conflits étant les conditions de vie tragiques dans ces pays où règnent la pauvreté, la famine et le manque d'installations sanitaires et éducatives, il fallait que la diplomatie algérienne fonctionne. Établir et activer ce que l'on appelle l'initiative du NEPAD en tant que mécanisme global pour le développement du continent africain et des pays du Sahel, considéré comme une profondeur stratégique pour la sécurité nationale de l'Algérie.

Cependant, l'initiative, malgré son importance, n'a pas atteint les objectifs souhaités, en raison du manque de financement et de la faible gouvernance dans les pays africains, et des grands projets lancés par l'Algérie dans le cadre de l'initiative, et si certains d'entre eux ont été réalisés au niveau de l'Algérie, ils souffrent toujours du problème de manque de financement , Ce qui oblige l'Algérie à trouver des solutions immédiates et urgentes pour l'achever et faire avancer le développement dans les pays du Sahel et le continent africain.

Mots clés :

Diplomatie, développement, Sahel, conflit armé, NEPAD.

مقدمة

لقد ساهمت الدبلوماسية الجزائرية في حل العديد من النزاعات المسلحة في إفريقيا والساحل، فقد نجحت وساطتها في إيقاف النزاع الحدودي المسلح بين كل من أثيوبيا وأريتيريا، من خلال إبرام اتفاق السلام في الجزائر بتاريخ 12 ديسمبر 2000، كما نجحت أيضا في مساعدة كل من المتمردين الطوارق في مالي والحكومة المركزية في التوصل إلى توقيع كل من اتفاقية الجزائر بتاريخ 04 جويلية 2006، واتفاق السلام الشامل في مالي في 01 مارس 2015 والذي وضع حدا لحرب أهلية طاحنة أدت لسقوط الآلاف من القتلى.

لقد أدركت الجزائر أن إنهاء النزاعات المسلحة وإرساء السلم في إفريقيا والساحل بصورة دائمة ومستمرة، يقتضي أساسا القضاء على أسباب اندلاعها المتمثلة في الفقر وانعدام المرافق الضرورية، وتراجع التنمية لأرقام تقارب الصفر في بعض الدول خصوصا في الساحل. من هذا المنطلق وإيمانا منها بضرورة تنمية إفريقيا ودول الساحل اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، ساهمت الجزائر في تأسيس مبادرة " النيباد" رفقة دول إفريقية أخرى سنة 2001 وهي مقاربة للتنمية الشاملة في إفريقيا ودول الساحل كمالي والنيجر وتشاد وبوركينافاسو وموريتانيا والذي يعتبر استقرارها مهما للأمن القومي للجزائر. كما سعت الجزائر من خلال إطلاق مشاريع كبرى واتفاقيات ثنائية لمساعدة دول الساحل الإفريقي محاولة منها لإخراج شعوبها من دائرة التخلف والفقر والتهميش.

وانطلاقا مما سبق نطرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى نجحت المقاربة التنموية التي تنتهجها الجزائر في المساهمة في تنمية إفريقيا ودول الساحل؟

لقد استخدمنا في ورقتنا البحثية كل من المنهج الوصفي والتحليلي، كما حاولنا الإجابة على الإشكالية المطروحة من خلال المحاور التالية:

أولا: انخراط الجزائر في مبادرة النيباد كآلية للتنمية الشاملة في إفريقيا

ثانيا: المقاربة الجزائرية لتنمية دول الساحل

أولا: انخراط الجزائر في مبادرة النيباد كآلية للتنمية الشاملة في إفريقيا

1- مفهوم مبادرة النيباد NEPAD[1]:

"النيباد" هي مبادرة تم اقتراحها من قبل رؤساء خمس دول إفريقية هم الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة، الرئيس النيجيري أوليسغون أوباسانجو، الرئيس السنغالي عبد الله واد، رئيس جنوب إفريقيا تابومبيكي، والرئيس

[1]- New Partnership for Africa's Development, ou nouveau partenariat pour le développement de l'Afrique.

المصري حسني مبارك، وهي " عبارة عن خطة عمل مفصلة للخروج بالقارة الإفريقية من الفقر والتهميش، وبالالتزام بالحكم الراشد، الديمقراطية، حقوق الإنسان، والعمل على تحقيق السلم والأمن كأساس لتجسيد هذه الشراكة التي تقوم على المشاركة مع الأطراف الخارجية وليس على المعونة فقط"[2].

كما أنها " تعهد للقادة الأفارقة يقوم على أساس رِؤية مشتركة يتقاسمون من خلاله القناعة بضرورة تعجيل القضاء على الفقر ووضع بلدانهم على خطى النمو المستدام والتنمية، وفي نفس الوقت المشاركة النشطة في الاقتصاد والحياة العالمية السياسية"، كما عرفها البعض على أنها "دعوة لشراكة من نوع جديد مع الدول المتقدمة بفتح حوار جديد مع شركائها، إذ هي فرصة لإقامة علاقات جديدة قائمة على مبدأ المسؤولية الجماعية من أجل تحقيق أهداف التنمية في القارة"[3].

2- دور الدبلوماسية الجزائرية في تأسيس النيباد:

منذ أن سجلت الدبلوماسية الجزائرية عودتها إلى الساحة الإفريقية بقوة من خلال القمة 35 لمنظمة الوحدة الإفريقية ورئاستها لها زاد اهتمامها بالقضايا الإفريقية خصوصا وأن بعض المشاكل التي تعاني منها الجزائر هي جزء من مشاكل إفريقيا، كانخفاض معدل التنمية ومشكل الديون التي أصبحت تثقل ميزانيات معظم الدول الإفريقية، لكن المشكل الأكبر من ذلك هو مشكل خدمات الديون التي أصبحت تمثل هاجسا أكبر من هاجس الديون، وبما أن الجزائر كانت تترأس الاتحاد الإفريقي فإنها كانت تدرك الدور الذي تتقمصه وقامت بمحاولة إعداد خطة تنموية في إفريقيا وفق المعطيات الجديدة، وفي هذا الاتجاه جاءت مبادرة الرئيس الجنوب إفريقي "تابو مبيكي" بمساعدة الرئيس الجزائري [4] والرئيس النيجيري " أوبا سانجو " لإعداد خطة تنموية في القارة عرفت باسم الألفية الجديدة لإنعاش إفريقياMAP [5].

---

[2] - Martin Ohouda, le Nepad et les enjeux du développement en Afrique, paris, 2002, p12.

[3]– يحياوي هادية، "مبادرات الحوكمة والتنمية في إفريقيا–النيباد نموذجا–"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 4، العدد 2، 2013، ص314.

[4]- Le multilatéralisme fut aussi un marqueur algérien. L'Algérie a participé à la création de l'Organisation de l'unité africaine (OUA), devenue Union africaine (UA), dont elle abrite le Centre africain d'études et de recherche sur le terrorisme (CAERT). Elle souscrivit à la création de l'Union du Maghreb arabe (UMA) en 1989 (au point mort), elle a participé à la création du Nouveau partenariat pour le développement de l'Afrique (NEPAD) avec l'Afrique du Sud et le Nigeria. Jean-François Daguzan, La politique étrangère de l'Algérie : le temps de l'aventure?, politique étrangère, numéro 3, 2015, p 40.

[5]– العايب سليم، الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة،2011، ص 116.

كما كانت هناك مبادرة أخرى من طرف الرئيس السنغالي "عبد الله واد" التي أطلق عليها اسم " مخطط أوميغاPLAN OMEGA " وأعلنت خلال مؤتمر القمة الفرنسية الإفريقية المنعقدة في "ياوندي" في جانفي 2001 وتركزت هذه المبادرة على أهم الميادين التي يجب توفرها من أجل إحداث تنمية شاملة ومستدامة من شانها تسهيل عملية الاندماج في كل الأنشطة العالمية وخاصة التجارية منها. وبما أن هذه المبادرات لا توجد بينها تباينات واختلافات شديدة فإن القادة الأفارقة في قمة "لوزاكا" رحبوا بالمبادرتين المقترحتين–MAP OMEGA قرروا دمجهما في مبادرة واحدة تعبر عن موقف إفريقي موحد[6] من أجل عرضها على شركاء إفريقيا الدوليين، وأصبحت الصيغة النهائية لهذه المبادرة تعرف بمبادرة بالشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا" أو اختصارا NEPAD[7].

3- أهداف مبادرة النيباد:

تهدف المبادرة إلى تحقيق التنمية الشاملة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وأمنيا لمواجهة أبرز التحديات وفي مقدمتها الفقر والإرهاب، وقد عملت هذه المبادرة على معالجة مشاكل القارة الإفريقية بما فيها منطقة الساحل الإفريقي من خلال الربط بين التنمية المستدامة من زاوية اقتصادية واجتماعية، وبين التنمية السياسية المرتبطة بنيويا بالتنمية الديمقراطية عبر بناء دولة القانون والمؤسسات والحكم الراشد واحترام حقوق الإنسان، وهذا ما يؤدي إلى تحقيق الاستقرار والأمن ثم الوصول إلى تأسيس بيئة آمنة للإنسان في إفريقيا بما فيها منطقة الساحل الإفريقي، ومن ثم تحقيق الأمن والسلم الشامل للقارة[8].

كما تهدف المبادرة إلى تشجيع الاستثمار الزراعي وتنمية الموارد البشرية، مع التركيز على الصحة والتعليم والتقنية الحديثة، من خلال دعم اقتصاد القارة عن طريق زيادة وتنويع الإنتاج والصادرات لاسيما التصنيع الزراعي والصناعة التحويلية وتحويل المعادن الخام إلى مواد مصنعة[9].

كما تهدف المبادرة إلى تقليص نسبة الفقر في القارة إلى النصف مع حلول سنة 2015 مع تحقيق نسبة نمو إجمالي تقدر ب7% بحلول سنة 2018، بالإضافة إلى إلحاق جميع الأطفال في سن الدراسة بالتعليم

---

[6]– عمل الاتحاد الإفريقي إلى إعطاء دور أكبر لبعض أجهزته قياسا بمنظمة الوحدة الإفريقية لا سيما في مجال التكامل الاقتصادي والثقافي والاجتماعي. انظر، مهند عبد الواحد النداوي، الاتحاد الإفريقي وتسوية المنازعات، دار العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2015، ص42.

[7]– العايب سليم، مرجع سابق، ص 117.

[8]– دالع وهيبة، السياسة الخارجية الجزائرية تجاه منطقة الساحل (1999–2014)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 03،2014، ص298.

[9]– بلال بوجمعة، الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا وإشكالية تعبئة التمويل، مجلة دراسات إفريقية، العدد 58، 2017، ص47.

الابتدائي بحلول سنة 2015 كذلك، وترمي المبادرة أيضا إلى تقليص معدلات الوفيات بين الأطفال المولودين إلى الثلثين بحلول 2015[10].

4-تقييم دور الجزائر في تفعيل مبادرة النيباد:

إن المتتبع لنشاط الجزائر، في القارة الإفريقية، ودعمها لمبادرة النيباد، يمكنه ملاحظة أن الدور الذي لعبته في مبادرة النيباد، لا يمكن أن يتم بمعزل عن توجهات سياستها الخارجية، بصفة عامة، وتوجهها نحو تنمية دول الساحل الإفريقي بصفة خاصة، فبالنسبة للجزائر، يأتي دعمها للمبادرة في إطار محاولات دعم دورها الإقليمي والخروج من العزلة التي فرضتها عليها أوضاعها الداخلية سنوات الإرهاب[11].

كما عملت الجزائر من خلال تمسكها بمبادرة النيباد إلى بعث المشاريع التنموية في إفريقيا عموما ودول الساحل الإفريقي خصوصا، من خلال تقوية دور المؤسسات الإقليمية وضمان إجراءات بناء السلم قي مرحلة ما بعد الحرب، وتدعيم الحكم الراشد كمطلب مركزي للأمن والسلم والاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي[12].

وقد تمكنت الدبلوماسية الجزائرية من الحصول على دعم مختلف الأطراف الدولية للمبادرة، حيث اهتم منتدى الصين – إفريقيا الذي تأسس عام 2000 بالمبادرة، وبدأ في العمل على ملاءمة برامج التعاون بين الصين وإفريقيا مع برامج النيباد[13]، كما أقرتها الأمم المتحدة المبادرة كإطار للتنمية في إفريقيا، هذا بالإضافة إلى دعم مجموعة الثمانية والقمم الأفريقية الأوروبية لها[14].

وتتولى الجزائر في إطار هذه الشراكة ملف التنمية البشرية الذي يحتوي على برامج بناء القدرات لخلق كوادر وطنية قادرة على نهوض الدول الإفريقية بمسئولياتها في تحقيق التنمية السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، وقد أبدت العديد من الدول والمؤسسات المانحة اهتماما عاليا بدعم البرامج الخاصة بهذا القطاع خاصة في ظل الاتصالات المكثفة التي تقوم بها الجزائر لجلب اهتمام هؤلاء الشركاء.

---

[10]– إيمان ياسر، الصحافة الإفريقية والتنمية، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2016، ص79.

[11]– أحمد بوقليلة، الدبلوماسية الجزائرية ومبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا، مذكرة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2012، ص111.

[12]– دالع وهيبة، مرجع سابق، ص299.

[13]– المرجع نفسه، ص300.

[14]– أحمد بوقليلة، مرجع سابق، ص115.

كما ساهمت الجزائر في إنشاء الآلية الإفريقية لمراجعة النظراء في مارس 2003[15]، وهي إحدى أجهزة النيباد الرئيسية، ومهمتها مراجعة وتقييم مدى التزام الدول الأعضاء بالمعايير الخاصة بإدارة المشروعات والإدارة الاقتصادية، وبموجب هذه الآلية[16] تسمح الدول المنضمة إليها بزيارتها، وكتابة تقارير حول ما يجرى فيها، بخصوص الديمقراطية وحقوق الإنسان. والإجراءات الخاصة بهذه الآلية تتم طواعية، وبدون أية تدخلات خارجية، وهي بمثابة حوار بين الأصدقاء للتعرف على التجارب الناجحة في هذا النطاق في بعض الدول للاقتباس منها، أو قبول توصيات من الآخرين لتحسين أداء وكفاءة الأجهزة الحكومي.

وبالرغم من الأهداف الطموحة التي يتضمنها برنامج النيباد، إلا أن العمل الميداني أثبت صعوبة تحقيق هذه الأهداف التي اعترضتها جملة من العراقيل، فقد حصلت النيباد على مجرد وعود لا أشياء ملموسة، ولم تحقق الأهداف المرجوة بالوصول إلى نسبة نمو تقدر ب7 % وتخفيض نسبة الفقر إلى حدود 7 % خاصة في ظل الإمكانيات المحدودة لدول القارة. كما أن مرافعة الجزائر باسم القارة الإفريقية أمام الأطراف الدولية خاصة الدول الأكثر تصنيعا في العالم، كانت نتائجها جد محدودة في ظل غياب إرادة دولية لإخراج القارة من الفقر والضعف لأنها تدرك بأن ذلك ليس في صالحها ويؤثر على علاقة التبعية بين الطرفين، لكن رغم ذلك تبقى الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا برنامجا تنمويا طموحا[17] يتطلب نجاحها توفر إرادة سياسية وشعبية من جميع الأطراف للنهوض بالقارة الإفريقية ومنطقة الساحل الإفريقي[18].

---

[15]- L'Algérie est pionnière en matière de lutte pour la décolonisation de l'Afrique et le premier pays, parmi les cinq ayant initié le Nouveau Partenariat pour le Développement de l'Afrique (NEPAD), à mettre en oeuvre le Mécanisme Africain d'Evaluation par les Pairs. Ayant volontairement adhéré au MAEP en mars 2003 à Abuja au Nigeria, l'Algérie s'est engagée dans la passionnante entreprise de préparation de son Rapport d'Autoévaluation. A l'issue du processus d'autoévaluation, la Mission d'Evaluation du Pays a été effectuée du 10 novembre au 5 décembre 2006. Cette phase s'est achevée par l'Evaluation par les Pairs au Sommet du Forum du MAEP à Accra au Ghana. Rapport d'évaluation, Mécanisme Africain d'Evaluation par les Pairs, Rapport n°4, Juillet 2007, p03.

[16]– يعتبر البعض أن الآلية تعد أحد أنجح برامج هيئة النيباد في تشجيع العملية الديمقراطية بين الدول الأعضاء، في حين يرى البعض أن تطبيقها من الصعوبة بمكان أن يحقق تقدما ملموسا نحو الديمقراطية في الدول التي تسيطر عليها نظم سلطوية، فالانضمام للآلية لا يعكس حتما رغبة حقيقية لتحقيق الحكم الراشد. انظر، سعيد محمد عمر، إشكالية التحول الديمقراطي في إفريقيا، مركز البحوث العربية والإفريقية، مكتبة جزيرة، 2016، ص71.

[17]- En conclusion, la démarche du NEPAD doit être encouragée et suivie, nonobstant les critiques techniques qui peuvent lui être faites. Elle est en effet une initiative politique autonome, qu'il convient de respecter et d'examiner avec attention, sous réserve qu'elle soit soumise, dans les pays du continent africain, à la critique des institutions démocratiques représentatives et des sociétés civiles. C'est une démarche qui s'inscrit dans la durée. Elle implique la continuité et la persévérance, aussi bien de la part des initiateurs que de celle de leurs partenaires. Si elle concerne

وبالرغم من الصعوبات التي واجهت الدبلوماسية الجزائرية لتجسيد المبادرة، إلا أن دور الجزائر يبقى ذا أهمية محورية نظرا لمساهمتها في ترقية مبادرات الأمن والسلم في إفريقيا، مما ساعد على حل النزاعات الخاصة بمنطقة الساحل معتمدة في ذلك دائما على مبدأ الحوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، واعتماد نمط التعاون المتعدد الأقطاب[19].

والواقع يبين أن الدبلوماسية الجزائرية دافعت من أجل إنجاح مشروع النيباد وإخراج إفريقيا ومن خلالها إخراج منطقة الساحل الإفريقي من دائرة التهميش، ولقد تمكنت من تحقيق بعض النتائج الملموسة في هذا الإطار مثل إلغاء جزء من ديون الدول الإفريقية. فقد ألغت الجزائر ديون بقيمة 902 مليون دولار سنة 2013على 14 دولة الأقل منها 4 دول من منطقة الساحل الإفريقي نموا عضو في الاتحاد الإفريقي، بمناسبة الذكري الخمسين لإنشاء منظمة الوحدة الإفريقية في العام 1963التي تحولت في العام 1999 إلى الاتحاد الإفريقي، ومس القرار كلا من البينين وبوركينا فاسو والكونغو، إثيوبيا، غينيا، غينيا بيساو، موريتانيا، مالي، موزمبيق، النيجر، ساو تومي وبرانسيبي، السنغال، السيشل وتنزانيا[20].

ثانيا: المقاربة الجزائرية لتنمية دول الساحل

1-مساهمة الجزائر في تنمية دول الساحل من خلال الاتفاقيات الثنائية:

من جانب آخر قامت الجزائر في إطار تفعيل الآليات التنموية بمنطقة الساحل الإفريقي إلى تبني إستراتيجية التعاون الثنائي، حيث عملت على بعث النشاط التنموي في شمال مالي بمنح هبة بقيمة 10 ملايين دولار إلى الحكومة المالية، موجهة لتمويل مشاريع تنموية لفائدة ثلاثة مناطق في شمال مالي "غاو" و"كيدال" و"تومبوكتو" في سنة 2010[21].

---

d'abord les Africains, elle s'adresse aussi à des partenaires bi et multilatéraux. Ce partenariat implique une réponse globale, non ponctuelle et de longue durée, en ce qui concerne non seulement les éventuels engagements financiers, mais encore les corrections à apporter aux politiques économiques des partenaires du Nord dès lors qu'elles ont des répercussions préjudiciables pour les économies et le développement des pays africains, https://www.ladocumentationfrancaise.fr/var/storage/rapports-publics/024000312.pdf, consulté le 17/08/2019 à 23h58.

[18]- دالع وهيبة، مرجع سابق، ص300.

[19]- العالم/تثمين-دور-الجزائر-في-مبادرة-النيباد، https://www.el-massa.com/dz ، أطلع عليه بتاريخ 2019/08/17 على الساعة 23سا54د.

[20]- Salim Chena, «l'Algérie et son Sud: quelques enjeux sécuritaires ?», note de l'ifri"programme Moyen-Orient et Méditerranée", France, Novembre 2013, p09.

[21]- دالع وهيبة، مرجع سابق، ص 309.

تأتي هذه المساعدة تجسيدا للقرارات المتخذة خلال أشغال اللجنة الثنائية الحدودية الجزائرية المالية التي عقدت في جوان2009 ب"بماكو"، والتي توجت بالمصادقة على عدة مشاريع جوارية، ويتعلق الأمر ببناء وتجهيز ثلاثة مراكز للتكوين المهني، ومراكز للمساعدة الاجتماعية، وحفر ثلاثة آبار في كل محافظة من شمال مالي، وكذا تشييد مركزي علاج وترميم مركز ثالث. وفي زيارة الرئيس المالي السابق " توماري توري" إلى الجزائر في 28 أكتوبر 2011 اعتبر أن علاقات بلاده بالجزائر جد هامة خاصة بعد مساهمة الجزائر في تنمية شمال مالي خصوصا في قطاع التربية والصحة وتربية المواشي، وكذا مجالات الصناعة والميكانيك والبنيات التحتية [22].

كما قدمت الجزائر مساعدات أخرى لدول الساحل، حيث قدمت سنة 2010 حوالي عشرة ملايين دولار في شكل مساعدات لكل من النيجر وتشاد، كما لا تزال تبذل جهودا معتبرة للتكفل باللاجئين هربا من الحروب في المنطقة وهذا بالتنسيق مع مختلف الهيئات الدولية[23].

وقد ساهمت كذلك في رفع حجم التبادل التجاري وتشجيع الاستثمار مع دول الساحل تنفيذا لمقاربة التنمية الشاملة في الساحل الإفريقي لأجل إرساء السلم والأمن في المنطقة والقضاء على الفقر والتخلف وهما أحد أهم أسباب الإرهاب الذي أثر على الأمن القومي للجزائر، وفي هذا السياق أبرمت الجزائر مذكرة تفاهم مع النيجر في مجال الأشغال العمومية بتاريخ 2010/06/14، كما أبرمت 4 اتفاقيات أخرى مع النيجر بتاريخ 2011/11/20 تخص تطوير الصناعة التقليدية، وتكنولوجيا الإعلام والاتصال، والسياحة، والبريد[24].

أما مع مالي فقد أبرمت 5 اتفاقيات بتاريخ 2011/09/11 تخص تطوير تكنولوجيا المعلومات، السياحة، الصناعة، الطاقة والمناجم، التضامن والأشغال العمومية، كما تم إبرام مذكرتي تفاهم مع تشاد بتاريخ 2014/03/18، تشمل المذكرة الأولى تفاهم بين الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية الجزائرية، والوكالة الوطنية للاستثمار والتصدير التشادية، أما المذكرة الثانية فتتعلق بالتعاون الثنائي في قطاع الفلاحة والتنمية الريفية[25].

---

[22]– المرجع نفسه، ص 309.

[23]– هاجر أوناف، الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية ودورها في العلاقات مع الساحل الإفريقي، مذكرة ماستر، المدرسة الوطنية للعلوم السياسية، 2016، ص81.

[24]– طاهر قوبريد، دور الدبلوماسية الجزائرية في ظل التحولات الأمنية الراهنة في منطقة الساحل الإفريقي، مذكرة ماستر، المدرسة الوطنية للعلوم السياسية، 2015، ص113.

[25]– هاجر أوناف، مرجع سابق، ص78.

إلا أنه وبالرغم من المجهودات المبذولة إلا أن دول الساحل لازالت تسجل معدلات تنمية منخفضة جدا سواء في العالم أو إفريقيا، فالنيجر مثلا سجلت مؤشر تنمية يقدر ب0.345 سنة 2018 محتلة بذلك المرتبة 189 عالميا والمرتبة 53 من 53 دولة إفريقية أي المرتبة الأخيرة، أما جمهورية تشاد فسجلت مؤشر تنمية يقدر ب0.404 في نفس السنة واحتلت الرتبة 186 عالميا و50 إفريقيا، أما دولة مالي فسجلت مؤشر يقدر ب0.427 سنة 2018، أي المرتبة 182 عالميا و46 إفريقيا، ولم تكن بوركينافاسو بأفضل موقع فقد سجلت 0.423 أي المرتبة 183 عالميا و47 إفريقيا[26].

2- مساهمة الجزائر في تنمية دول الساحل من خلال إطلاق المشاريع الكبرى:

كما أن للجزائر دور بارز في دفع مشاريع البنى التحتية الإفريقية التي ينتظر منها أن تلعب دورا في إحداث التكامل مع دول الساحل وإفريقيا مثل إشراف الجزائر على مشروع الطريق العابر للصحراء وأنبوب الغاز بين الجزائر ونيجيريا ومشروع الألياف البصرية[27].

أ- مشروع الطريق العابر للصحراء:

تعود فكرة مباشرة المشروع إلى سنة 1971 إبان حكم الرئيس الراحل "هواري بومدين" في وقت كانت الوحدة الأفريقية تمثّل أولوية لبلدان القارّة، وكانت الجزائر رائدة في هذا التوجّه؛[28] حيث إن ربط لاغوس عاصمة نيجيريا بطريق مباشر بالجزائر العاصمة على امتداد 9400 كلم من أجل نقل البضائع المصدّرة إلى أوروبا والمستوردة منها، كان سيعود بفوائد كبيرة على البلدان المشتركة فيه[29].

وقد أكد وزير الخارجية السابق "عبد القادر مساهل" من واشنطن في إطار مشاركته في الاجتماع الوزاري إفريقيا- الولايات المتحدة الأمريكية في نوفمبر 2017 على أهمية انجاز الطريق العابر للصحراء الذي يربط ابتداء من سنة 2018 الجزائر ولاغوس بنيجيريا، والذي سيفتح آفاقا جديدة لتطوير المبادلات التجارية بين بلدان

---

[26]- انظر: تقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2018، ص ص 22-25.

[27]- بورزق عبد الرؤوف، النيباد بوابة الجزائر إلى إفريقيا، أعمال الملتقى الدولي الموسوم الجزائر وإفريقيا من دعم الحركات التحررية إلى بناء الشراكات، جامعة قالمة، الجزائر، 2017، ص 420.

[28]- الوحدة-الأفريقية-الطريق-الذي-ينتهي-إلى-رمال-الصحراء https://www.alaraby.co.uk/jeel/journalism/2017/6/30/ ، أطلع عليه بتاريخ 2020/03/18 على الساعة 18سا57د.

[29]- رابح زغوني، الاستراتيجية الجزائرية في إفريقيا، أعمال الملتقى الدولي الموسوم الجزائر وإفريقيا من دعم الحركات التحررية إلى بناء الشراكات، جامعة قالمة، الجزائر،2017، ص320.

المنطقة وتطوير الاقتصاد في كافة إفريقيا الغربية وإفريقيا الوسطى وإفريقيا الشرقية، ودعا الولايات المتحدة التي يعتمد تطور اقتصادها على المنشآت سيما المتعلقة بالطرقات والسكك الحديدية، إلى مسايرة الجزائر في هذا الطريق الأمر الذي سينعكس بطريقة ايجابية على التجارة بين الدول الإفريقية وكذا التجارة الخارجية لإفريقيا وتطور القارة عامة[30].

كما أكد الأمين العام للجنة الربط للطريق العابر للصحراء " محمد عيادي " على ضرورة دراسة مخطط تنموي مشترك للمنطقة العابرة للحدود، واعتبر السيد" عيادي " في مداخلة ألقاها بالمؤتمر الجزائري الرابع للطرق بأن مشروع الطريق العابر للصحراء "سجل تقدما كبيرا حيث أنه لم يتبق من المحور الرابط بين الجزائر العاصمة ولاغوس –على سبيل المثال– والممتد على مسافة 4.500 كم، سوى 220 كم سيتم استلامها في يوليو 2019"[31].

غير أن "حجم التبادلات التجارية الملاحظة على مستوى الحدود الجزائرية–النيجيرية والحدود الجزائرية–المالية تبقى ضعيفة، كما أن العلاقات بين الجزائر وتونس من جهة ودول الساحل من جهة أخرى ضعيفة في الوقت الذي تشهد فيه التنمية بشمال مالي تأخرا كبيرا"، حسب المسؤول الذي لفت إلى أن الخط الممتد على مسافة 700 كم بين غاو (مالي) والحدود الجزائرية لا يزال مسارا غير معبد. من هذا المنطلق، "يبدو لنا أنه من الضروري أن تتناغم مخططات التنمية على المستوى الاقليمي وإدماج إنجاز هذا المشروع ضمن رؤية شاملة من خلال دراسة مخطط تنموي يربط الجزائر بمالي والنيجر" [32].

وتهدف هذه الدراسة التي دعا إليها الأمين العام للجنة الربط للطريق العابر للصحراء إلى تحليل الفضاء الذي يجمع المناطق الحدودية الواسعة للدول الثلاث: الجزائر ومالي ونيجر، من خلال دراسة العناصر المكونة

---

[30]– تجارة واستثمار في افريقيا: السيد مساهل يؤكد من واشنطن ضرورة الاهتمام بالمنشآت القاعدية"، http://ar.aps.dz/economie/49966-2017-11-18-08-17-30، أطلع عليه بتاريخ2020/03/18 على الساعة 19سا04د

[31]– الطريق العابر للصحراء: ضرورة دراسة مخطط تنموي مشترك للمنطقة العابرة للحدود، http://www.aps.dz/ar/economie/68145-2019-03-10-10-13-43 ، أطلع عليه بتاريخ 2020/03/18 على الساعة 19سا05د

[32]– الطريق العابر للصحراء: ضرورة دراسة مخطط تنموي مشترك للمنطقة العابرة للحدود، http://www.aps.dz/ar/economie/68145-2019-03-10-10-13-43 ، أطلع عليه بتاريخ18/03/2020 على الساعة 19سا15د

للإقليم: السكان والفلاحة والموارد المائية وهياكل النقل والتعليم وتربية المواشي والسياحة وغيرها. وعن طريق هذه الدراسة، يمكن تحديد نقاط القوة والضعف للإقليم وضبط تحديات المستقبل مع الأخذ بعين الاعتبار النمو الديموغرافي وخصوصيات الفضاء المعني بالدراسة قصد التمكن من صياغة مخطط تنموي في آفاق 2040[33].

كما تخطط وزارة الأشغال العمومية في ربط الطريق الصحراوي بميناء جن جن (جيجل) لتمكين البلدان الواقعة جنوب الصحراء من منفذ مباشر على البحر الأبيض المتوسط عبر الطريق السيار شرق–غرب.[34]

ب– مشروع خط أنابيب الغاز العابر للصحراء:

وهو المشروع الاستراتيجي بالنسبة للاتحاد الأوروبي، ويعرف هذا المشروع كذلك باسم خط أنابيب الغاز العابر لإفريقيا NIGAL يهدف إنشاء هذا الخط إلى تغذية أوروبا بالغاز من خلال مد خط أنابيب الغاز من نيجيريا إلى الجزائر مرورا بالنيجر ومنه إلى أوروبا، قاطعا مسافة أكثر من 4000 كلم (نيجيريا 1037كلم، النيجر 841كلم، الجزائر 2130كلم) ومن المتوقع أن ينقل من 20 إلى 30 مليار متر مكعب في السنة،[35] تكلفة هذا المشروع تفوق حاليا 10 مليار دولار، إضافة إلى 3 مليارات إضافية من أجل بناء البنية التحتية الخاصة بتجميع الغاز في نيجيريا.

وتم تصنيف المشروع في خانة المشاريع التي تحتل الأولوية في مبادرة الشراكة الجديدة من أجل التنمية في إفريقيا "النيباد" إذ أنه سيرفع من حجم تموين أوروبا بالغاز الطبيعي ويعمل على تطوير تزويد هولندا بالغاز الطبيعي المميع وقد أعربت العديد من الشركات الطاقوية الأجنبية عن اهتمامها بتطوير هذا المشروع الضخم على غرار شركة "توتال" الفرنسية و"غازبروم" الروسية و"إيني" الإيطالية[36].

وتم تناقل تصريحات طيلة السنوات الماضية عن وجود عراقيل مالية وحتى أمنية أدت إلى تأخر انطلاقه، خاصة في دلتا النيجر، ففي 29 جوان 2009 حذرت حركة تحرير دلتا النيجر التي أوقفت أكثر من خمس إنتاج النفط النيجيري منذ بدء هجماتها على الصناعة قبل ثلاث سنوات، من أن المشروع المزمع سيكون

---

[33]- الطريق العابر للصحراء: ضرورة دراسة مخطط تنموي مشترك للمنطقة العابرة للحدود، http://www.aps.dz/ar/economie/68145-2019-03-10-10-13-43 ، أطلع عليه بتاريخ18/03/2020 على الساعة 19سا25د

[34]– انظر، http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20150427/38419.html، أطلع عليه بتاريخ 2019/08/19 على الساعة 11سا40د.

[35]– بورزق عبد الرؤوف، مرجع سابق، ص425.

[36]– انظر، https://www.djazairess.com/alfadjr/117972، أطلع عليه بتاريخ 2020/03/19 على الساعة 15سا49د.

هدفا لهجمات الحركة المسلحة، بالإضافة إلى التهديدات الأمنية للمشروع، نجد تهديدا آخر، حيث أصبح مشروع أنبوب الغاز العابر للصحراء مهددا بعد الإتفاق المغربي النيجيري، حيث وقع المغرب ونيجيريا في الرباط في 15ماي 2017 على بروتوكول اتفاق لدراسة جدوى مشروع عملاق لبناء أنبوب للغاز يربط بين البلدين عبر ساحل غرب افريقيا على المحيط الأطلسي، وهو ما يزيد الغموض حول مشروع أنبوب الغاز العابر للصحراء بين الجزائر ونيجيريا[37].

وصرح الخبير النفطي وعضو الجمعية العالمية لاقتصاديات الطاقة، "وضاح طه" "إن خط الأنابيب النيجيري المغربي قد يكتسب أهمية اقتصادية أكبر، نظرا أنه يمر بأكثر من عشر دول، بعكس الخط الآخر الذي يمر بـ (نيجيريا – النيجر– الجزائر) وأفاد الخبير بأن الدول التي يمر بها خط الأنابيب يمكن أن تستفيد اقتصاديا من مرور الغاز في أراضيها. كما يمكن أن تستخدمه في الصناعات المحلية وتوليد الكهرباء. واعتبر أن الخط الجزائري، قد يواجه تحديات أمنية، خاصة التهديدات من الجماعات المتمردة شمال النيجر، بمنع عبور خط الغاز إلى الجزائر، فيما يتفادى الخط المغربي بعض النقاط البرية لتجنب التهديدات الأمنية، حيث يخطط أن يمر بشكل بحري في الأساس وصولا للمغرب[38].

وحسب جريدة " لوموند الفرنسية" فإن الاتفاق الجديد الموقع بين "الشركة الوطنية النيجيرية للبترول " و" المكتب الوطني المغربي للهيدروكربونات والمعادن" يهدف إلى إطلاق دراسة تتوخى البحث عن إمكانية تنفيذ المشروع وإخراجه إلى أرض الواقع، مشيرة إلى أن الدراسة ستستمر نحو عامين في مرحلتها الأولى.

لكن نائب الرئيس النيجيري " ييمي أوسينباجو " بدد مخاوف الجانب الجزائري أثناء زيارته للعاصمة الجزائرية في ديسمبر 2016 أين صرح بأن " الجزائر ونيجيريا تربطهما علاقات تاريخية قوية تعززت من خلال عقد مجموعة اتفاقات في إطار اللجنة الثنائية العليا الجزائرية النيجيرية، ومنها مشاريع مشتركة مثل الطريق العابر للصحراء بين الجزائر ولاغوس وأنبوب نقل الغاز العابر للصحراء الرابط بين نيجيريا وأوربا عبر الجزائر"[39].

كما أكد الرئيس النيجيري " محمد بوخاري" بتاريخ 12 أكتوبر 2019 لسفير الجزائر في نيجيريا استعداده لإتمام مشروع الأنبوب الناقل للغاز، وعبر عن رغبته في تعزيز التعاون الثنائي بين الدولتين في إطار المشاريع

---

[37]– أسماء رسولي، التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي بين أدوار الدول الإقليمية والقوى الكبرى بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2018، ص 206.

[38]– انظر، https://www.aa.com.tr/ar/ ، أطلع عليه بتاريخ 2020/03/19 على الساعة 15سا59د.

[39]- انظر، خط–الغاز–بين–نيجيريا–والجزائر–يتحول– / https://www.echoroukonline.com/، أطلع عليه بتاريخ 2019/08/19 على الساعة 15سا59د.

الكبرى. هذا ما يؤكد إنهاء نيجيريا لإمكانية تحويل مسار أنبوب الغاز نحو المغرب، ويذكر أن المشروع عرف عدة توقفات بسبب تدهور الأوضاع الأمنية بجمهورية إفريقيا الوسطى[40].

ج- مشروع شبكة الألياف البصرية:

وقعت الجزائر مع نيجيريا والنيجر " إعلان الجزائر " المتعلق بمشروع الربط بالألياف البصرية على محور الجزائر "أبوجا "مرورا بمدينة "زيندر" بجمهورية النيجر، وقد جاء هذا المشروع الذي يندرج ضمن الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا النيباد ليلبي حاجة إفريقيا إلى تكثيف شبكاتها الاتصالية ذات النطاق الواسع خاصة تلك المتعلقة بالاتصال مابين القارات .ويمتد خط الجزائر" أبوجا" على طول إجمالي يقدر بـ 4350 كلم يمتد في الجزائر بطول 2650كلم منها، بينما سيكون نصيب النيجر 900 كلم، أما نيجيريا فسيمسها على طول 800 كلم[41].

ويخص هذا المشروع الهام كل من الجزائر والنيجر ومالي ونيجيريا والتشاد والذي من شأنه المساهمة في توطيد العلاقات وتكثيف المبادلات وتعزيز التفاعل الاقتصادي بين هذه البلدان[42].

وقد بدأ مشروع تمديد الألياف البصرية نحو مدينة أبوجا النيجيرية، حيث أعطت وزيرة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات والرقمنة الجزائرية شارة انطلاق مشروع وصل الألياف البصرية في شهر ديسمبر 2017، وسيمر المشروع بمرحلتين، حيث تم تقسيم العملية إلى مشروعين، المشروع الأول من "بوغزول" إلى ولاية "الأغواط" بطول 136 كلم ضمن برنامج كابل الألياف البصرية الممتد من الجزائر العاصمة إلى" عين قزام" ووصولا إلى العاصمة النيجيرية أبوجا، أما المشروع الثاني فيدخل ضمن الشبكة القاعدية للاتصالات، ويتعلق بالوصلة التي تمر على الجلفة من بلدية" حاسي فدول " الى غاية "البيرين"، لزيادة القدرة في الشبكة الوطنية وحمايتها وتمكين البلديات المعزولة من الاستفادة من الانترنيت عالية التدفق[43].

وقد أنهت الجزائر آخر مرحلة من مشروع الألياف البصرية بتاريخ 06 نوفمبر 2019، وهي الخط الممتد بين تمنراست وعين قزام والذي يمتد على طول 440 كم، وبذلك تكون الجزائر قد أتمت الجزء الخاص بها

---

40 - Le président Nigérian en faveur d'une coopération énergétique accrue avec l'Algérie, https://www.radioalgerie.dz/news/fr/article/20191013/181641.html, consulté le 03/05/2020 à 21h10.

41- أسماء رسولي، مرجع سابق، ص204.

42-انظر، http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20181014/152509.html. أطلع عليه بتاريخ 2020/03/19على الساعة 17سا14د.

43- أسماء رسولي، مرجع سابق، ص ص204-205.

من مشروع الألياف شبكة الألياف البصرية، والذي ستستفيد منه حال إتمامه بالكامل مجموعة من دول الساحل وهي مالي والتشاد والنيجر، بالإضافة إلى نيجيريا[44].

خاتمة

بالإضافة إلى جهودها الدبلوماسية لحل النزاعات المسلحة في إفريقيا والساحل، أدركت الجزائر أنه لا يمكن إرساء السلم في المنطقة إلا بانتهاج مقاربة تنموية شاملة تساعد دول القارة دول الساحل من تحقيق معدلات نمو مقبولة تخرجها من دائرة الدول الأكثر فقرا في العالم، وقد توصلنا من خلال هذه الورقة إلى النتائج التالية:

1-انخراط الجزائر في مبادرة النيباد مكنها من تحقيق مكانة متقدمة إقليميا ودوليا بعد سنوات من العزلة والتهميش بسبب أحداث العشرية السوداء.

2- مبادرة النيباد كآلية للتنمية الشاملة مبادرة هامة جدا ومتكاملة إلا أنها لم تحقق أهدافها بسبب نقص التمويل الخارجي، وعدم تحقيق تقدم في إطار الحكامة الراشدة والتي تعتبر أساسا محوريا لتغيير نمط التسيير في دول القارة، بسبب انعدام الديمقراطية في عدد كبير من الدول الإفريقية.

3- بالرغم من الاتفاقيات الثنائية المبرمة مع دول الساحل، وبالرغم من المشاريع الكبرى التي أطلقت في إطار مبادرة النيباد، إلا أن معدلات الفقر والبطالة وانخفاض معدلات النمو لا تزال في مستويات متدنية، بسبب نقص الإمكانيات المالية لدول الساحل.

4-عدم وجود هيئات جزائرية متخصصة فقط في متابعة برامج تنمية دول الساحل الإفريقي.

وعلى ضوء النتائج السابقة، نقدم الاقتراحات التالية:

1- سعي الجزائر لعقد قمة إفريقية طارئة مخصصة فقط لمناقشة مدى التقدم تجسيد أهداف مبادرة النيباد، محاولة إيجاد الميكانيزمات المناسبة مع مجموعة دول 7+1 لإيجاد حل نهائي لمشكلة تمويل المشاريع الكبرى، وتخفيف ديون الدول الإفريقية.

2- تنمية الحكم الراشد من خلال تأسيس مراكز تكوين إقليمية للإطارات الأفارقة تحت إشراف الاتحاد الإفريقي.

3- يجب على الجزائر تفعيل المشاريع الكبرى التي تعرف تأخير في الإنجاز كمشروع الطريق الصحراوي، أو مشروع أنبوب الغاز أو مشروع الألياف البصرية، وهذا من خلال تقديم قروض ميسرة طويلة الأجل لدول الساحل تمكنها من إتمام المشاريع التي تمر عبر أراضيها.

---

44 - Fibre optique/Transsaharienne : Le méga-projet Alger-In Guezzam achevé, https://www.algerie-eco.com/2019/11/06/fibre-optique-transsaharienne-mega-projet-alger-in-guezzam-achevé, consulté le 02/05/2020 à 23h10.

4- إنشاء مجموعة اقتصادية على غرار مجموعة " البريكست" تضم كل من الجزائر ودول الساحل (مالي، النيجر، تشاد، بوركينافاسو، موريتانيا)، تسمى مجموعة 5+1 وتكون تجمعا اقتصاديا إقليميا مؤثرا.

5- إنشاء مديرية خاصة بوزارة الخارجية تسمى "مديرية الجزائر دول الساحل" تعنى خصوصا بتنمية العلاقات الثنائية في كل المجالات.